

القاعدة الحادية والخمسون بعد المئة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

المعتبر في حكم الدار هو السلطان في ظهور

الحكم^(١).

حكم الدار

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

المراد بحكم الدار : أي البلاد من حيث كونها دار إسلام أو دار

حرب ، فالدار أو البلاد التي يحكم فيها بشرع الله هي دار الإسلام .

والدار التي لا يحكم فيها بشرع الله ، بل يحكمها الكفر وقوانينه

ونظامه وعملاؤه هي دار حرب وإن كان أهلها مسلمين .

وينظر من قواعد حرف الهمزة القاعدة ٤٦٥ .

(١) شرح السير الكبير ص ١٧٠٣ .

القاعدة الثانية والخمسون بعد الأربعمئة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

المعتبر في المنصوص عين النصّ ، وفي غيره المعنى^(١).

المنصوص . المعنى

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

ما ورد فيه نصٌّ من الكتاب أو السنّة فإنّما يحكم فيه بما ورد ولا ينظر في علته أو سببه ، فالحكم تابع للنصّ وإن لم يعلّ ، لكن حكم غير المنصوص إنّما ينظر في المعنى الجامع بين الأصل الذي هو النصّ ، وبين ما يراد إلحاقه به في حكمه . وهذا هو القياس الأصولي .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

ورد النصّ بتحريم الرّبا والتفاضل في الأصناف السنّة ، فالحكم فيها تابع للنصّ ، ومأخوذ منه وهو حرمة التفاضل فيها ، لكن ما كان مثلاً مما لم يرد فيه النصّ فإنّما ينظر إلى المعنى الجامع - كالكيل في المكيّلات ، والوزن في الموزونات - فيعطى غير المنصوص حكم المنصوص إذا وجد المعنى الجامع بين الأصل والفرع المقيس .

(١) القواعد والضوابط ص ١٥٩ ، ١٩٤ عن نكت الجامع الكبير للكرماني والتيسير بمعاني الجامع الكبير للأخلاطي .

القاعدة الثالثة والخمسون بعد الأربعمئة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

المعتبر ما يكون مفيداً دون ما لا يكون مفيداً^(١).

المعتبر المفيد

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

المعتبر : صفة لموصوف محذوف تقديره الشرط المعتبر والمعتد به في المعاملات والمعاهدات إنما هو الشرط المفيد فائدة لأحد المتعاقدين أو كليهما . وأما إذا كان الشرط غير مفيد فهو غير معتبر ولا يعتد به في الحكم .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

إذا اشترط المشتري على البائع إيصال السلعة إلى محله ، فهذا شرط معتبر ؛ لأن فيه مصلحة للمشتري ، فإذا وافق البائع على ذلك لزمه .

ولكن إذا شرط البائع على المشتري أن يسوق السيارة المشتراة بنفسه ولا يسلمها لسائق ، فهذا شرط غير معتبر ؛ لأنه مخالف لمقتضى العقد ، ولا فائدة فيه للبائع ؛ لأن المالك حر التصرف بالسيارة إما أن يسوقها بنفسه ، أو يسلمها لمن يسوقها له ، ولا شأن للبائع بذلك ولا فائدة له .

(١) شرح السير ص ١٧٢٢ .

ومنها : إذا صالح المسلمون المشركين على أن يخرجوا عنهم إلى موضع يأمن فيه بعضهم من بعض ، فالمقصود مدة السير لا عين المكان ، فإذا خرجوا عنهم وساروا بمقدار مدة يأمن فيها بعضهم من بعض ثم أراد المسلمون أن يغيروا عليهم بغير نبيذ فلا بأس بذلك ؛ لأنّ اشتراط المكان المعين غير مفيد . حتى لو خرجوا إلى مكان آخر قدر المسير إلى المكان المعين فلهم أن يغيروا عليهم بدون نبيذ ؛ لأنّ المقصود من الصلح بذكر الموضع أن لا يتمكنوا من الرجوع إليهم بعد الوصول إلى ذلك المكان إلا بمدة مديدة ؛ لأنّ الفائدة في اعتبار المدة لا في اعتبار عين المكان . لكن إذا كان الصلح إلى جانب ذلك مشروطاً بمدة زمنية معينة فلا يجوز للمسلمين أن يغيروا عليهم قبل انقضاءها بدون نبيذ ؛ لأنّه يكون غدرًا .

القاعدة الرابعة والخمسون بعد الأربعمئة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

المعتبر هو الغالب في حكم الحد^(١).

الغالب - حكم الحد

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

هذه القاعدة تخصّ ما حرّم شربه أو أكله كالخمر .

ومفادها : أن المعتبر في ارتكاب الحرمة الموجبة للحدّ هو

الغالب ، فإذا اختلط شراب أو طعام محرّم بما يحلّ فالحكم للغالب . فإذا غلب الخمر على الماء - مثلاً - حرم الشرب ووجب الحدّ . لكن إذا أريق خمر قليل في ماء أكثر منه أفلا ينجس ذلك الماء فلا يحلّ شربه ولا استعماله . قد سبق بيان ذلك . لكن القاعدة تخصّ وجوب الحدّ فقط .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

إذا طبخ بالخمر مرقّة - أي باللحم - فلا يحلّ الأكل ولا الشرب لنجاسة الخمر ، لكن لو شرب من تلك المرقّة فلا يحدّ ؛ لأن الغالب عليها غير الخمر ، لكن إن سكر منها حدّ .

ومنها : إذا عجن الدقيق بالخمر ثم خبز لا يحلّ أكله ؛ لأن

الدقيق تنجس بالخمر ، والعجين النجس لا يطهر بالخبز .

ومنها : إذا خلط الخمر بالماء أو بالعسل وكان الغالب الماء أو

(١) المبسوط ج ٢٤ ص ٢٥ .

العسل فلا يحدّ ؛ لأنّ الحكم للغالب ، والغالب الماء أو العسل .
ومنها : إذا خلط لحم خنزير بلحم بقر ، ثم فرّما معاً - أي طحنا -
فاختلطا ، فإن أكل منهما مسلم متعمداً مع العلم وجب تعزيره .
وسواء أكان الغالب لحم الخنزير أو لحم البقر .

القاعدة الخامسة والخمسون بعد الأربعمئة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

مع التصريح بالمنافي لا يصح الالتزام^(١).

المنافي - الالتزام

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

المنافي : اسم فاعل من نافي ينافي إذا ذكر ما يثبت عدم الفعل ؛ لأن المنافي مقابل للمثبت .

فإذا صرح بما يثبت عدم الفعل فلا يصح الالتزام الضمان أو الغرامة أو فعل الواجب .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

إذا قالت امرأة : لله عليّ أن أصوم يوم حيضي . فلا شيء عليها ؛ لأن الحيض ينافي الصوم .

ومنها : إذا قال القاتل - قبل موته - لم يقتلني فلان . فلا يجوز إلزام المتهم فلان بالقصاص أو الدية ؛ لأن تصريح القاتل ينافي الالتزام .

(١) المبسوط ج ٣ ص ٩٨ .

القاعدة السادسة والخمسون بعد الأربعمئة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

مع التناقض في الدعوى لا تكون البيينة مقبولة^(١).

التناقض في الدعوى

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

إذا وجد تناقض في دعوى المدعي ، وأتى ببيينة تشهد له ، فلا تكون بيئته مقبولة أمام القضاء ؛ لأن التناقض في الدعوى يمنع صدق البيينة .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

إذا أقر أن هذه السيارة لفلان . ثم جاء بالبيينة لتشهد أنها له ، لم تقبل بيئته للتناقض .

ومنها : إذا كان في يد شخص دار ، فقال لآخر : هذه دارك يا فلان ، فقال فلان : بل هي دارك ، ثم قال الأول : بلى هي داري ، وجاء بالبيينة ، فلا تقبل بيئته للتناقض بين قوله أولاً : هذه دارك يا فلان ، وقوله آخرأ : بلى هي داري .

رابعاً : ومما يستثنى من مسائل هذه القاعدة :

أقرت امرأة بالرق لرجل ، فباعها المقر له ، فإذا ادعت عتقاً بعد البيع ، أو ادعت أنها حرة الأصل ، وأقامت البيينة على ذلك قبلت بيئتها استحساناً مع التناقض بين اعترافها بالرق ثم ادعاؤها الحرية ؛ وكان سبب قبول بيئتها مع ذلك أن الحرية إذا ثبتت لا تحتمل الإبطال .

(١) المبسوط ج ١٨ ص ١٥٩ .

القاعدة السابعة والخمسون بعد الأربعمئة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

المعدول عن الأصل المستقرّ إلى الأصل المهجور قد
يعتبر وقد يلغى^(١).

المعدول عن أصل لأصل

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

المراد بالقاعدة : الانتقال عن البدل - وهو المعبر عنه بالأصل المستقر - إلى المبدل منه - وهو المعبر عنه بالأصل المهجور . أو هو الانتقال عن الرخصة إلى العزيمة ، فتارة يعتبر ويصحّ الفعل ويجوز ، وتارة لا يعتبر ولا يصحّ الفعل ولا يجوز .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

إذا غسل رأسه بدل أن يمسه ، فهل يجوز ويغني عن المسح ؟
فيه عند الشافعية وجهان .

ومنها : غسل الخف بدل مسحه ، قالوا : لكن يكره لما فيه من
إفساد المالية غالباً .

ومنها : إذا انغمس المحدث في الماء ناوياً رفع الحدث ، ولم
يحصل الترتيب . قيل : يجزئ ؛ لأن الأصل الغسل ، وإنما حطّ عنه
تخفيفاً ، فإذا اغتسل رجع إلى الأصل وصارت الأعضاء كالعضو
الواحد .

(١) المجموع المذهب لوجه ٢٣٧ ب ، مختصر ابن خطيب الدهشة ص ٩٠ .

القاعدتان الثامنة والتاسعة والخمسون بعد الأربعمئة

أولاً : ألفاظ ورود القاعدة :

المعدوم شرعاً كالمعدوم حساً^(١) .

وفي لفظ : ما امتنع شرعاً فهو كالمعدوم حساً^(٢) .

وفي لفظ : المعدوم معنى هل هو كالمعدوم

حقيقة^(٣) ؟

المعدوم والممتنع شرعاً

ثانياً : معنى هاتين القاعدتين ومدلولهما :

المراد بالمعدوم شرعاً هو ما نهى عنه الشرع ومنع منه وحرّمه ،
فحكمه أنّه لنهي الشرع معدوم لحرمة استعماله ، فما كان كذلك فحكمه
أنّه كالمعدوم حساً وواقعاً ، فلا يبنى عليه حكم ، والممتنع شرعاً هو
المنهي عنه والمحرم .

ثالثاً : من أمثلة هاتين القاعدتين ومسائلهما :

حلف بالله أو بالرحمن وقال : أردت مخلوقاته مجازاً للعلاقة ،
فهل تلزمه كفارة ؟ نعم تلزمه ؛ لأنّ هذين اللفظين لا يدخلهما مجاز ولا

(١) قواعد الحصني ج ٣ ص ٣٧٧ هامش رقم ٧ . الفروق ج ١ ص ١٦٤ ، ٢٠٤

وج ٢ ص ٨٤ عن أحمد بن حنبل رحمه الله .

(٢) الفروق ج ٣ ص ٦٢ الفرق ١٢٨ .

(٣) قواعد المقرئ ق ١٠٩ .

تخصيص . فمنع المجاز في هذين اللفظين شرعي فلا يبنى على مجازهما حكم ، لأنه لا مجاز لهما .

ومنها : من لم يجد سترة إلا ثوب حرير ، فهل يلبسه ويصلي فيه ؟ وجهان عند الشافعية أصحهما تجب الصلاة فيه ؛ لأنه طاهر يسقط به الفرض . والوجه الثاني : يصلي عرياناً ؛ لأنه عادم لسترة شرعية . والمعدوم شرعاً كالمعدوم حساً^(١) .

ومنها : إذا باع رشيد من رشيد ثوباً بخنزير ، فقد فُقد ركن من الأربعة وهو أحد العوضين فتكون الماهية معدومة شرعاً .

ومنها : عند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله : أن من توضأ بالماء المغصوب فصلاته باطلة كمن صلى بغير وضوء حساً ؛ لأن الغصب منهي عنه شرعاً .

ومنها : غاصب الخف إذا مسح عليه فصلاته باطلة ، وكذلك طلاق الصبي وإعتاقه لا يقع .

(١) المجموع المذهب لوحة ٢٧٤ ب ، قواعد الحصني مصدر سابق .

القاعدتان الستون والحادية والستون بعد الأربعمئة

أولاً : ألفاظ ورود القاعدة :

المعدوم لا يكون محلاً لإضافة العقد إليه^(١).

وفي لفظ مقابل : المعدوم ينزل منزلة الموجود ، في صور^(٢).

المعدوم

ثانياً : معنى هاتين القاعدتين ومدلولهما :

المراد بالمعدوم في القاعدتين هو المعدوم حساً وواقعاً ، فما كان كذلك فلا يجوز إضافة العقد إليه - أي لا يجوز أن يكون معقوداً عليه أو محلاً للعقد عليه ؛ لأنه معدوم غير موجود واقعاً . وهذا مفاد ومدلول القاعدة الأولى .

والقاعدة الثانية يمكن اعتبارها استثناءً من القاعدة الأولى ، وإن اختلفت أصولهما ، فالقاعدة الأولى يقول بها الحنفية ، والقاعدة الثانية يقول بها الشافعية .

ومفادها : أن المعدوم قد ينزل منزلة الموجود فيصح إضافة العقد إليه ويأخذ أحكاماً في مسائل محصورة . وينظر من قواعد حرف

(١) المبسوط ج ٢٠ ص ١٦١ .

(٢) قواعد الأحكام ج ٢ ص ٩٥ - ٥٧ ، المنشور ج ٣ ص ١٨٢ ، قواعد الحصني ج ٢ ص ٢٣٨ .

النَّاء القواعد ١٨٤ - ١٨٦ .

وعلى ذلك فإنَّ الحنفية والشافعية وغيرهم متفقون على أنَّ المعدوم لا يكون محلاً لإضافة العقد إليه ، وإن خرج عن ذلك بعض المسائل .
ثالثاً : من أمثلة هاتين القاعدتين ومسائلهما :

أولاً : أمثلة القاعدة الأولى :

إذا قال بعت هذا الشيء لما ستحمل فلانة . فهو عقد باطل ؛ لأنَّ ما ستحملة معدوم واقعاً وحسباً .

ومنها : إذا قال : بعتك سكنى هذه الدار . قالوا : لم يجز بيع السكنى لانعدام المحل ، فالمنفعة معدومة في الحال ، وإيجادها ليس في مقدور البشر ، لكن لو قال : أجرتك هذه الدار جاز العقد ؛ لأنَّ الدار المنتفع بها قائمة مقام المنفعة في جواز إضافة عقد الإجارة إليها .

رابعاً : مما استثني من مسائل هذه القاعدة :

وهي أمثلة للقاعدة الثانية :

إذا أسلم على أكثر من أربع نسوة ، وماتت إحداهن فله أن يختار الميِّتة وتحسب له من الأربع .

ومنها : إذا تداعى اثنان شخصاً ثم مات . فللقائف^(١) أن يلحقه بأحدهما كما لو كان موجوداً .

ومنها : يجوز الحكم على المعدوم بالتكليف كالإيمان في أطفال

(١) القائف : هو من يتبع الأثر ويلحق الشخص بأقرب الناس شبيهاً به .

المسلمين والكفر في أولاد الكافرين .

ومنها : بيع الدين بالدين لمن عليه الدين - أي المقاصّة بينهما .

ومنها : العدالة مقدّرة في العدول ، إذا غفلوا عنها أو زال

إدراكهم لها بنوم أو إغماء ، وكذلك الفسق يقدر في الفاسق مع غفلة

عنه ، أو مع زوال الإدراك .

القاعدة الثانية والستون بعد الأربعمئة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

المعرفة لا تدخل تحت النكرة . إلا المعرفة في
الجزاء^(١) ، أو إلا في الأيمان^(٢) .

وفي لفظ : المعرف لا يدخل تحت المنكر^(٣) .

المعرفة والنكرة

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

المراد بالمعرفة والمعرف : ما كان معروفاً معيناً ، لا المعرفة
عند النحاة . فمن تكلم أو حلف يميناً على شيء مُنكر - أي عام - غير
مخصوص ، أو مطلق غير مقيد ، فإن المعروف والمعين من نوع ذلك
الشيء لا يدخل ضمن النكرة ولا يندرج تحتها ، - مع أن المنكر أعم
من المعرف - .

لكن إذا كانت المعرفة أو كان المعرف في الجزاء أو جواب
الشرط ، أو في الأيمان فيمكن أن تدخل المعرفة تحت النكرة ويلزمها
الحكم .

(١) أشباه ابن نجيم ص ١٨٥ مع شرح الحموي غمز عيون البصائر ج ٢ ص

١٤٦ ، وعنه قواعد الفقه ص ١٢٥ .

(٢) ترتيب اللآلي لوحة ٩٧ أ .

(٣) أشباه ابن نجيم ص ١٨٧ .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومساائلها :

إذا قال : إن دخل داري أحد فاطرده ، لا يدخل المتكلم .

ومنها : إذا قال : إن دخل الدار أحد فعبدي أحرار - وله عبد

واحد - دخل في الجزاء ويعتق إن دخل الدار أحد .

ومنها : إذا قال : إن كَلَمَ غلامي هذا أحداً . لا يدخل المالك

كذلك .

ومنها : إن دخل دارك هذه أحد فأنت طالق ، لا يدخل الحالف إلا

أن ينوي دخول نفسه .

ومنها : إذا قال لعبده : أعتق أي عبدي شئت ، لا يعتق العبد

نفسه .

ومنها : لو قال : زوج ابنتي من رجل ، لا يدخل المخاطب

المأمور ، وإن زوجها من نفسه لا يصح ، ومثلها إذا قالت : زوجني

من شئت . فزوجها من نفسه لا يصح ؛ لأن الوكيل معرفة ، وإنما

وكلته أن يزوجه من رجل منكر .

ومنها : إذا قال : إن كَلَمَ غلامي هذا أحد فأنت طالق ، فكَلَمته .

تطلق ؛ لأنها وقعت في الجزاء .

القاعدة الثالثة والستون بعد الأربعمئة

أولاً : ألفاظ ورود القاعدة :

المعروف بالعرف كالمشروط بالنص^(١).

وفي لفظ : المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً^(٢). أو

المعروف بين الناس .

وفي لفظ : المعلوم بالعرف كالمعلوم بالنص . أو

بالشرط^(٣).

وفي لفظ : المعروف كالمشروط^(٤). أو المعروف

بالعادة .

العرف والمعروف

ثانياً : معنى هذه القواعد ومدلولها :

هذه القواعد تندرج تحت قاعدة (العادة محكمة) وتتفرع عليها .

وينظر قواعد حرف الثاء القاعدة رقم ٥ ، وقواعد حرف القاف القساعة

رقم ٤٤ ، والقواعد رقم ٢-٤ من قواعد حرف العين .

(١) شرح السير ص ١٧٢١ .

(٢) مجلة الأحكام المادة ٤٣ ، وعنه قواعد الفقه ص ١٢٥ ، وشرح القواعد للزرقا

ص ١٨٣ ، والوجيز ص ٣٠٦ ، والقواعد والضوابط ص ١٧٧ عن التحرير .

(٣) المبسوط ج ١٥ ص ٩٠ ، ١٣٠ .

(٤) المبسوط ج ١٢ ص ٥٤ .

فما كان معروفاً بين الناس شائعاً بينهم فإنه عند الإطلاق يعتبر هذا المعروف قيداً للإطلاق كأنما نصّ عليه وشرط في العقد أو المعاملة أو التصرف أو اليمين .

وهذه القواعد تعتبر عن سلطان العرف العملي عند الفقهاء ، ولذلك قالوا : إن ما تعارف عليه الناس في معاملاتهم - وإن لم يذكر صريحاً - هو قائم مقام الشرط في الالتزام والتقييد .

ثالثاً : من أمثلة هذه القواعد ومسائلها :

إذا اشترى شيئاً ثقیلاً كالحديد أو الإسمنت أو الحجارة فإن إيصاله إلى محل المشتري على البائع عند الإطلاق ، ما لم يُنصَ في العقد على خلافه .

ومنها : إذا وكله في شراء لحم -- والوكيل يعلم أنه لا يأكل إلا لحم الضأن - فاشترى له لحم بقر أو إبل ، فإنه لا يلزمه ، ويلزم الوكيل ما اشتراه ؛ لأن عرف الموكل يقتد إطلاقه ، فكأنه نصّ على لحم الضأن واشترطه .

ومنها : من اشترى سيارة جديدة دخل فيها غدتها ومفاتيحها وعجلها الاحتياط دون ذكر في العقد للعرف المتداول والعادة الجارية .

ومنها : إذا وهبه هبة - وكانت العادة بتعويض الواهب عن هبته - ولم يعوّض الموهوب له الواهب ، فإن الواهب الحق في الرجوع في هبته . أو يبقى العوض ديناً في ذمة الموهوب له كأن وهبه طعاماً فأكله .

ومنها : ما تعارف الناس الاستصناع فيه فهو جائز .

ومنها : إذا استأجر الرجل من الرجل داراً سنة بكذا ، ولم يُسمَ ما يريد لها ، فهو جائز ؛ لأنَّ المقصود معلوم بالعرف ؛ لأنه إنما يستأجر الدار للسكنى . فله أن يسكنها ويسكنها من شاء - إلا أن ينصَّ على عدم إسكان غيره - لكن لا يفعل فيها ما يضرُّ بالبناء إلا بالشرط ، وإذا استعملها لغير السكنى بغير شرط ، فللمالك إبطال العقد بفسخه وإخراجه من الدار ، ولا يتعلل المستأجر بالإطلاق لأنَّ العرف يقيده .

القاعدة الرابعة والستون بعد الأربعمئة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

المعروف بين التجار كالمشروط بينهم^(١).

عرف التجار

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

هذه القاعدة تدخل ضمن القواعد السابقة ، ولكنها أخصّ منها موضوعاً إذ تتعلق بعادات طائفة التجار وأعرافهم ، فما كان معروفاً بين التجار في معاملاتهم فعند الإطلاق يكون كالمشروط بينهم ، والمنصوص عليه ، بشرط عدم مخالفة هذا العرف للنص والشرط ، ولا تسمع دعوى إرادة خلافه بغير نص أو شرط .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

لو تباع تاجران شيئاً ولم يصرّحا في صلب العقد أن الثمن نقد أو نسيئة ، فعقد البيع - وإن كان مقتضياً نقد الثمن حالاً - إلا أنهم إذا تعارفوا على أن ذلك الشيء يؤدي ثمنه بعد أسبوع أو شهر أو مقيّطاً ؛ لا يلزم المشتري أداء الثمن حالاً ، وينصرف إلى عرفهم وعاداتهم في الأجل ؛ لأن (المعروف بينهم كالمشروط) .

(١) المجلة المادة ٤٤ . شرح الزرقا ص ١٨٥ ، قواعد الفقه ص ١٢٥ ، الوجيز

رابعاً : ممّا استثنى من مسائل هذه القاعدة :

إذا تباع تاجران من تاجر الذهب ذهباً أو فضّة بينهما فلا بدّ من التّقبض في المجلس ، ولا يجوز تأخير القبض وإلا كان رباً ، حتّى وإن كان عرف التّجار البيع نسيئة . لأنّ باب الربّ مبني على الاحتياط كما تقدّم بيانه .

بل أنّه إذا أراد شخص أن يبيع ذهباً لتاجر الذهب ليبدّله بذهب جديد بطراز جديد فلا بدّ أن يقبض ثمن ما باع ولا يؤخّر قبض الثّمن حتّى يشتري السلعة الجديدة ، وإلا كان رباً .

القاعدة الخامسة والستون بعد الأربعمائة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

المعطوف على الشرط شرط^(١).

المعطوف على الشرط

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

المعطوف هو ما ذكر ثانياً بعد حرف من حروف العطف ، وهي الواو أو الفاء أو ثم ، أو " أو " . فإن المعطوف يأخذ حكم المعطوف عليه في إعرابه وفي حكمه الشرعي ، وإن كان مغايراً له في حقيقته ؛ لأن العطف يقتضي المغايرة .

فإذا كان المعطوف عليه شرطاً فإن المعطوف يكون شرطاً كذلك ويأخذ حكم الشرط المعطوف عليه .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

إذا قال لزوجته : إن خرجت وكلمت فلاناً فأنت طالق . فلا تطلق إلا إذا خرجت وكلمت فلاناً . فلو خرجت ولم تكلمه لا تطلق . ولو كلمته وهي داخل البيت لا تطلق ؛ لأن الشرط مجموع الشئيين . بخلاف ما لو قال : إن خرجت أو كلمت ، فهنا تطلق بفعل أي واحد منهما . ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : « إذا أرسلت كلبك المعلم

(١) المبسوط ج ١١ ص ٢٣٧ ، ج ٢٩ ص ١٤٥ .

وذكرت اسم الله تعالى فكل^(١) الحديث . فالأكل مشروط بشيئين :
الإرسال ، وذكر اسم الله تعالى . فلو أرسل ولم يذكر اسم الله تعالى فلا
يؤكل . وإن انطلق الكلب وحده دون إرسال ولمّا انطلق ذكر صاحبه اسم
الله تعالى ، فلا يؤكل ؛ لأنه لم يرسله ، وكذلك لا يؤكل إذا أرسله غير
مسلم وذكر اسم الله تعالى .

(١) الحديث عن عدي بن حاتم رضي الله عنه متفق عليه ، وينظر منتقى الأخبار
الأحاديث ٤٦١٧ - ٤٦٢٠ .

القاعدة السادسة والستون بعد الأربعمئة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

معظم الشيء يقوم مقام كله^(١).

معظم الشيء

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

هذه القاعدة بمعنى القاعدة القائلة (للأكثر حكم الكل - أو حكم الكمال) وقد سبقت ضمن قواعد حرف اللام تحت الرقم ٤ .
فإذا وجد معظم الشيء أو أكثره أو غالبه فإن له حكم ما لو وجد كله .

وهذه القاعدة ليست على إطلاقها ، إذ أن هناك أموراً كثيرة لا يجوز أن يكون حكم أكثرها كحكم كلها ، بل لا تعتبر ولا يعتد بها ما لم يتحقق كلها دون نقص .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

إذا أدرك الركوع مع الإمام فتحصل الركعة ؛ لأن الركوع وما بعده معظم الصلاة .

ومنها : إذا أدرك ركعة قبل خروج الوقت كان الكل أداءً في الأصح ، ولكن في هذا المثال ما قام معظم الشيء مقام كله ، بل قام بعضه مقام كله ، فهو يندرج تحت القاعدة الأخرى (ذكر بعض ما لا

(١) المنشور ج ٣ ص ١٨٣ .

يتجزأ كذكر كله) فالصلاة لا تتجزأ ، فلما أدى بعضها في الوقت كان كأنه أداها كاملة ، فهذا المثال لا ينطبق على هذه القاعدة .

ومنها : إذا أحرم الصبى ، ثم بلغ قبل الوقوف أو في أثناءه حسب عن فرض الإسلام لإدراكه معظم الحج في حال الكمال .

رابعاً : مما استثنى من مسائل هذه القاعدة :

إذا قرأ في الركعة بعض الفاتحة أو أكثرها لم يجزئه عند من يرون أن قراءة الفاتحة ركن في الصلاة .

ومنها : إذا طاف خمسة أشواط من سبعة لم يتم طوافه - عند غير الحنفية - وإذا لم يتم وطال الفصل يجب عليه استئناف الطواف . وكذلك لو صلى ثلاث ركعات من أربع لم تصح صلاته .

القاعدتان السابعة والثامنة والستون بعد الأربعمئة

أولاً : ألفاظ ورود القاعدة :

المعلق لا ينجز^(١).

وفي لفظ : المعلق بالشرط عدم قبله^(٢).

وفي لفظ : المعلق بالشرط معدوم قبل وجود

الشرط^(٣). أو لا يكون موجوداً^(٤). أو يكون معدوماً^(٥).

المعلق بالشرط

ثانياً : معنى هذه القواعد ومدلولها :

سبق لهذه القواعد أمثال .

وقد سبق بيان معنى التعليق ، فالمعلق بالشرط أو على الشرط لا يأخذ حكمه إلا بوجود شرطه وتحققه ، ولا يكون منجزاً قبل وجود الشرط ، والمشروط معدوم قبل وجود شرطه ، ولا يبنني عليه حكم . لكن إذا وجد شرطه أصبح كالمنجز وأخذ حكمه .

(١) المنثور ج ٣ ص ٢١٦ .

(٢) المبسوط ج ٦ ص ٢٠ .

(٣) نفس المصدر ج ٣ ص ١٣٠ ، ج ٢٩ ص ١٣٩ و ج ١٥ ص ٩٨ ، ج ٢٤ ص ٥٥ وترتيب اللائي لوحة ٩٨ أ .

(٤) المبسوط ج ٢٥ ص ١٤٣ ، وقواعد الفقه ص ١٢٦ .

(٥) شرح السير ص ٢٠٤٢ .

ثالثاً : من أمثلة هذه القواعد ومسائلها :

إذا قال : من سبق فله جائزة . فلا تستحقّ الجائزة إلا عند وجود الجزاء وهو السبق .

ومنها : الصلّاة لا تصحّ إلا بشروط فما لم يوجد شرط منها - مع القدرة - فالصلّاة عدم ، كشرط الطهارة .

ومنها : إذا قال لزوجته : إن أطعتني أعطيتك هدية . فلا تستحقّ الهدية بدون طاعته .

ومنها : إذا قال لزوجته : أنت طالق عند آخر الشهر . فلا يقع الطلاق إلا عند ورود آخر الشهر ، ولا تطلق قبله ، فالطلاق قبل آخر الشهر معدوم .

ومنها : إذا قال : سأسافر بعد أسبوع ، فقبل مضي الأسبوع فالسفر غير موجود .

ومنها : لو نذر صوم يوم بعينه ، ثم أراد صوم يوم قبله عنه لم يجز .

رابعاً : ممّا استثني من مسائل هذه القواعد :

إذا دبّر عبده - والتدبير يفيد العتق بعد الموت - ثم أعتقه في حياته . نفذ عتقه .

القاعدة التاسعة والستون بعد الأربعمئة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

المعلق بالشرط عند وجود الشرط كالمنجز^(١).

وفي لفظ : المعلق بالشرط عند وجوده كالمنشأ^(٢).

وفي لفظ : المعلق بالشرط يجب ثبوته عند ثبوته ، وهو معدوم قبل ثبوت شرطه^(٣).

المعلق بالشرط

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

هذه القواعد تقابل سابقتها ، فتلك كانت تشير إلى أن المعلق بالشرط عدم قبل وجود الشرط . وهذه تفيد أن المعلق بالشرط إذا وجد الشرط فإنه يكون كالمنجز حالاً ، أو المنشأ حالاً ، لظهور الحكم عند وجود الشرط .

ولذلك فإن المعلق بالشرط يجب ثبوته وتحققه عند ثبوت شرطه وتحققه ، وإن كان معدوماً قبله . وينظر من قواعد حرف الهمزة القاعده ٤٦٦ . وقد رأينا أنه يشترط لصحة التعليق بالشرط كون الشرط المعلق

(١) المبسوط ج ٣ ص ١٢٦ ، ج ٦ ص ٨٢ ، وشرح السبيل ص ١٩٣٥ ،

والمبسوط ج ٣٠ ص ١٥٥ ، القواعد والضوابط ص ١٥٧ ، ٤٩٥ عن التحرير .

(٢) المبسوط ج ٤ ص ١٣٥ .

(٣) شرح الخاتمة ص ٨٢ ، المجلة المادة ٨٢ ، المدخل الفقرة ٦٤٥ .

عليه معدوماً في الحال ممكن الوجود عادة في المستقبل ، فالتعليق في المحقق الوجود في الحال تنجيز ، فإن قال : إن كانت السماء فوقنا فأنت طالق . تطلق في الحال . وكذلك لو علّقه بالمتنع عادة وإن كان ممكناً عقلاً ؛ لأنّ الممتنع عادة كالمتنع عقلاً في عدم بناء الحكم عليه ، فذلك تنجيز أيضاً فإن قال : إن لم أصد السماء فأنت طالق . طلقت في الحال ؛ لأنّ الصعود إلى السماء مستحيل عادة ، وكذلك لو علّقه بالمستحيل عقلاً بطريق الأولى .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

إذا قال : إذا خرجت من الدار فأنت طالق . فخرجت فإنّ الطلاق يقع عليها حين خروجها ، فكأنه أوقعه لحظة خروجها ، أو كأنه أنشأ الطلاق حين خروجها ، والطلاق قبل خروجها معدوم غير واقع لعدم ثبوت شرط التعليق .

القاعدة السبعون بعد الأربعمئة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

المعلق بالشرط عند وجود الشرط لا ينزل إلا عند بقاء المحل^(١).

المعلق بالشرط

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

إذا علق تصرف بشرط فعند وجود الشرط لا ينزل الحكم المبني على الشرط والمعلق عليه إلا إذا كان المشروط عليه الشرط باقياً ليقبل الحكم .

أمّا إذا كان محل الشرط وهو المشروط عليه أو بسببه قد خرج عن المحل أو قد زال محله فإن الشرط لا يعمل عمله ؛ لعدم وجود المحل الصالح له .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

إذا قال لزوجته : إن كلمت فلاناً فأنت طالق . ثم طلقها بسبب آخر . وبعد طلاقها كلمت فلاناً ، فلا يقع عليها الطلاق المعلقة ؛ لأنها لم تعد زوجة له بعد البيونة ، فكأن وقوع الطلاق المعلق عليها مشروط ببقاء الزوجية .

ومنها : إذا قال لامرأته : إن دخلت الدار فأنت علي كظهر

(١) المبسوط ج ٦ ص ٢٣٠ .

أمي . ثم أبانها - أي طلقها طلاقاً بائناً لا رجعية - فدخلت الدار في العدة ، أو بعد العدة ، لم يكن مظاهراً منها ؛ لأن موجب الظهار حرمة ترتفع بالكفارة ، والبيونة تثبت حرمة أقوى من ذلك ، فلا يظهر الضعيف مع القوي ، والمرأة لم تنق محلاً بعد البيونة . بخلاف ما لو كانت الطلاق رجعية .

القواعد الحادية والسبعون والثانية والسبعون والثالثة والسبعون بعد الأربعمئة

أولاً : ألفاظ ورود القاعدة :

المعلق بالشرط لا يثبت حكمه في بعض المحل
بوجود بعض الشرط^(١).

ومنها : المعلق بالشرط لا ينزل إلا بعد وجود
الشرط بكماله^(١).

ومنها : المعلق بالشرطين ينزل عند وجودهما من غير
مراعاة الترتيب^(١).

المعلق بالشرط أو الشرطين

ثانياً : معنى هذه القواعد ومدلولها :

هذه القواعد مع اختلاف ألفاظها فمدلولها متحد .

ومفادها : أن الشرط المعلق عليه قد يكون شيئاً واحداً وقد

يكون متعدداً - وقد سبق بيان أن المعطوف على الشرط شرط .

وبناء على ذلك فإنه إذا كان الشرط متعدداً فإنه لا يثبت حكمه إلا

إذا وجد الشرط بتمامه وكماله ، ولا يثبت حكم الشرط في جزء من

(١) القواعد والضوابط ص ٤٩٥ عن التحرير ج ٣ ص ٢٤٨ ، ١١٣٥ ، ج ٤

ص ١٠٢٣ ، ج ٥ ص ٢١٧ ، ج ١ ص ٣١٢ ، ج ٣ ص ٧٠٨ .

المحل أو بعضه إذا وجد بعض الشرط . بل لا بد من تحقق الشرط كله واحداً أو متعدداً .

وإذا كان المعلق عليه شرطين أو أكثر فلا يشترط لتحقيق الحكم وقوعهما مترتين ، بل إن شرط تحقق الحكم وقوع الشرطين أو الشروط وتحققها سواء وقعا بترتيب أو غير ترتيب إلا إذا كان الشرط الثاني مترتباً وقوعه على الشرط الأول فيجب السترتيب وإلا لم يقع الحكم .

ثالثاً : من أمثلة هذه القواعد ومسائلها :

إذا قال : إذا سافرت إلى جدة والمدينة فلك عندي جائزة . فلا يستحقّ الجائزة إلا بالسفر إلى تكلم المدينتين ، ولا يستحقّ جزء الجائزة إذا سافر إلى جدة وحدها أو المدينة وحدها .

ومنها : إذا قال : إن خرجت بغير إذني ، وكلّمت فلاناً ، وزرت فلانة ، فأنت طالق . فهي لا تطلق إلا إذا فعلت تلك الثلاثة ، مرتبة أو غير مرتبة . فأما لو خرجت فقط لا تطلق ، أو خرجت وكلّمت فقط لا تطلق . إذاً لا يقع الطلاق إلا بتحقيق الثلاثة ووجودها منها .

القاعدة الرابعة والسبعون بعد الأربعمئة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

المعلق بالشرط لا ينعقد سبباً للحال ، والمضاف
منعقد في الطلاق والعتاق والنذر^(١).

المعلق والمضاف

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

هذه القاعدة ذات شقين : الأول يفيد ويدل على أن المعلق بالشرط لا ينعقد سبباً للحال - كما سبق بيانه في أكثر من قاعدة - ؛ لأنه لا ينعقد إلا بوجود الشرط وبقاء المحل . والشق الثاني : يفيد ويدل على أن الشرط المضاف ينعقد سبباً للحال في ثلاثة أشياء الطلاق والعتاق والنذر . والمراد بالإضافة هنا : الإسناد مطلقاً ، لا الإضافة عند النحاة .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومساائلها :

إذا قال : أنت حرّ غداً . لم يملك بيعه اليوم ، لكن إذا قال : إذا جاء غد فأنت حرّ . يملك بيعه اليوم ؛ لأنه أضاف الحرية إلى مجيء الغد .

ومنها : إذا قال : لله عليّ التصدق بدرهم غداً . ملك التعجيل فله أن يتصدق به اليوم . بخلاف ما لو قال : لله عليّ التصدق بدرهم

(١) أشباه ابن نجيم ص ١٨٠ وغمر عيون البصائر ج ٢ ص ١٢١ فما بعدها ،
وعنه قواعد الفقه ص ١٢٦ .

إذا جاء غد .

رابعاً : ممّا استثنى من مسائل هذه القاعدة :

حيث سوا بين التعليق والإضافة .

إبطال خيار الشرط . قالوا : لا يصح تعليق إبطاله بالشرط ، لكن إذا قال : إذا جاء غد فقد أبطلت خيارى . أو قال : أبطلته غداً ، فجاء غد بطل خياره لأنه وإن كان في الظاهر تعليقاً لكنه في الواقع إضافة فكأنه أضاف الإبطال إلى الغد ولكن عبّر عن ذلك بصيغة التعليق .

ومنها : إذا قال : أجرتك غداً ، أو إذا جاء غد فقد أجرتك صحت ، مع أن الإجارة لا يصح تعليقها وتصح إضافتها .

القاعدتان الخامسة والسادسة والسبعون بعد الأربعمئة
أولاً : أفاض ورود القاعدة :

المعلوم دلالة كالمعلوم نصاً^(١).

والمعلوم بالعادة كالمشروط بالنص^(٢).

المعلوم بالعادة والدلالة

ثانياً : معنى هاتين القاعدتين ومدلولهما :

أولى القاعدتين تفيد أن الدلالة لها حكمها ، كما أن للنص حكمه ،
 فما عُلِمَ عن طريق الدلالة - أي غير النطق - فحكمه كالمعلوم بالنص
 عليه - هذا إذا لم يوجد نص يعارضه ، وإلا فلا حكم للدلالة مع النص
 المخالف .

وثانية القاعدتين سبق لها أمثال ومفادها : أن ما عرف ثبوته
 بالعادة والعرف والاستعمال الشائع فحكمه كالمشروط بالنص عليه ؛ لأن
 من أقوى الدلالات دلالة العرف والعادة . وصلة القاعدتين واضحة .

ثالثاً : من أمثلة هاتين القاعدتين ومدلولهما :

إذا وكله في شراء عمامة - والعمامة عَمْلٌ لكل ما غطى الرأس
 وعمّه - والوكيل يعلم أن موكله يلبس العمامة التي تسمى اليوم "الشماغ"
 فإذا اشترى له شماغاً يلزم الموكل . وإذا اشترى له (غترة) أي

(١) المبسوط ج ١٢ ص ٢٠٩ .

(٢) نفس المصدر ج ٢٣ ص ٥٩ .

عمامة بيضاء غير الشماع الأحمر ، أو شماغاً غير أحمر ، فلا يلزم الموكّل ، ويكون الوكيل اشتراه لنفسه ؛ لأنّ المعلوم دلالة وعادة كالمعلوم نصّاً .

ومنها : إذا وكلّه أن يُسلم له عشرة دراهم في طعام ، انصرف إلى الحنطة - وهي القمح والبر - أما إذا كان العرف يطلق الطّعام على الخبز أو الأرز انصرف إليه .

القاعدتان السابعة والثامنة والسبعون بعد الأربعمئة

أولاً : أفاض ورود القاعدة :

المعلوم الظاهر لا يترك العمل به بالمحتمل^(١).

وفي لفظ : المعلوم لا يؤخر للموهم^(٢).

المعلوم - المحتمل - الموهم

ثانياً : معنى هاتين القاعدتين ومدلولهما :

الظاهر والمحتمل متقابلان - والمعلوم والموهم متقابلان .

فالظاهر والمعلوم قويان ، والمحتمل والموهم ضعيفان ، ولما كان الضعيف لا يظهر في مقابلة القوي ، فإن العمل بالمعلوم الظاهر واجب ، ولا يترك العمل به ولا يؤخر تنفيذ ما دلّ عليه لأجل المحتمل والموهم .

ثالثاً : من أمثلة هاتين القاعدتين ومدلولهما :

إذا وجدنا شخصاً بيده سكين ملوّث بالدم ، وأمامه قتيل يتشحط في دمه ، فإن الظاهر أن حامل السكين هو القاتل ، فلا يجوز لنا تركه لاحتمال أن يكون قتله غيره .

ومنها : إذا رأينا شخصاً يبيع سلعة فيجوز لنا أن نشتريها منه ، ولا نمتنع عن شرائها بحجة أنه يحتمل أن يكون سارقاً لها أو مغتصباً ؛

(١) المبسوط ج ٣ ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .

(٢) أشباه ابن نجيم ص ٢٨٠ ، ترتيب اللآلي لوحة ٩٧ ب .

لأنَّ (الأموال على قول ومك أربابها).

ومنها : إذا انقطع دم الحائض لأيام عادتھا - دون العشرة - فإنھا تؤخّر إلى وقت يمكنها الاغتسال فيه ، وتصلّي فرضها ، ولا بأس لزوجها أن يطأها ؛ لأنّ انقطاع الدّم طهر من حيث الظاهر ، والاستدلال بما قبله . واحتمال توهم العود لم يتأیّد بدليل ، فلا يمنعه من الوطء ، وكذلك لها أن تتزوج إن كان هذا آخر عدتها ؛ لأنّها قد طهرت ظاهراً .
ومنها : لو قلع شخص عيني رجلين ، فحضر أحدهما اقتصر له ، وللآخر نصف الدية .

ومنها : لو حضر أحد الشّفيعين قضى له بكلّ المشفوع فيه . ولا يؤخّر لاحتمال طلب الشّفيع الآخر .

القاعدة التاسعة والسبعون بعد الأربعمئة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

مع النّفي لا يتحقّق الاجتماع^(١).

النّفي - الاجتماع

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

النّفي : يقابل الإثبات .

وهذه القاعدة الأصل فيها بعض ما يحصل في الحجّ والعمرة ، ولكن موضوعها أعمّ ، فإذا وجد النّفي فلا يتحقّق اجتماع أمرين ؛ لأنّ النّفي دليل رفض أحدهما . والنّفي قد يكون عملاً ؛ أي لا يمكن تحقيق العمل المطلوب ولا إيجاده للاستحالة والتّعذر . وقد يكون قولاً .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

من جمع في إحرامه بين حجّتين أو عمرتين - أي نوى بإحرامه أن يحجّ حجّتين أو عمرتين معاً - فإنّ الجمع بينهما عملاً منفي . أي ممتنع . ومع النّفي لا يتحقّق الاجتماع فيكون رافضاً لإحداهما على كلّ حال .

ومنها : إذا أهلّ الآفاقي - وهو في عرفات بعمره - فيجب عليه رفضها - أي التخلّل منها بعدم فعلها - ؛ لأنّه محرم بالحجّ وعليه دم ؛ لتحقيق المنافي عملاً .

(١) المبسوط ج ٤ ص ١٨٢ .

ومنها : إذا نوى بصيامه الواجب في رمضان والقضاء . لا يجتمعان ؛ فإن الصوم يقع عن رمضان قطعاً ، وتكون نيّته عن القضاء مرفوضة .

ومنها : إذا كفر كفارة واحدة عن واجبين ، وقعت عن أحدهما فقط ، كمن كفر عن يمينين حنث فيهما بعنق رقبة واحدة .
رابعاً : ممّا استثني من مسائل هذه القاعدة :

إذا نوى بصلاته فرض الوقت وقضاء الفائتة مثله - لم يصح واحدة منهما ، فصلاته باطلة ، فنيّته هنا أبطلت صلاته ، فكأنّها جمعت بين بطلان النيتين معاً ، نيّة فرض الوقت ونيّة قضاء الفائتة . فكان الاجتماع في النفي والرفض والبطلان بخلاف الصوم .

القاعدة الثمانون بعد الأربعمئة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

المعيّنات لا تثبت في الذّم ، وما في الذّم لا يكون

معيّن^(١) .

المعيّن - الذّم

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

المعيّنات : جمع معيّنّة - أي مرئية بالعين - وهي صفة لموصوف محذوف ، تقديره السلعة المعيّنة ، أو هي الشخصيات في الخارج المرئية بالحسّ .

والذّم : جمع ذمّة ، وهي وعاء اعتباري لإثبات الحقوق والواجبات لإمكان المطالبة بها .

والذمّة : العهد ، وسميت ذمّة ؛ لأنّ مَنْ نكثها أو أخفّرها فهو مذموم . وإذا كانت المعيّّنات لا تثبت في الذّم ، فإنّ ما في الذّم لا يكون معيّن ، بل يتعلّق الحكم فيه بواحد غير معيّن ؛ لأنّ المطلوب متى ما كان في الذمّة فإنّ لمن هو عليه أن يتخيّر بين الأمثال ويعطي أي مثل شاء .

أمّا لو عقد على معيّن من تلك الأمثال لم يكن له الانتقال عنه إلى

غيره .

(١) الفروق ج ٢ ص ١٣٣ - ١٣٤ .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

إذا اشترى سلعة معينة فاستحققت - أي ظهر لها مالك غير البائع أو ظهرت مرهونة أو غير ذلك - انفسخ العقد فيها ويسترد المشتري ما دفعه ، وليس له أن يسلم غيرها .

ومنها : إذا استأجر شخصاً لحمل متاع له أو إيصاله إلى بلد عينه ، ولكن لم يعين وسيلة النقل والحمل ، فإنّ للمستأجر أن يعين له دابة أو سيارة ، فإذا عطبت أو تعطلت وجب عليه إحضار غيرها ؛ لأنّ المعقود عليه غير معين .

ومنها : الصلّة في وقتها معينة ، فإذا خرج وقتها ولم يؤدّها ، انتقل الأداء إلى الذمّة فكان قضاء يؤدّيه في أي وقت شاء .

ومنها : الديون في الذمّة لا يتعين أدائها من نقد بعينه ، بل يؤدّيها المدين بالنقد المتداول من أي فنائه شاء . وليس للدائن أن يجبره على الأداء بفئة منه معينة .